



مرحبا بكن و بكم جميعا بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الانسان، وفي  
حضرة مؤسستين شريكتين قررتا الانكباب على تعزيز توطيد حقوق  
الإنسان في مجال حيوي ورئيسي...

مرحبا بكن و بكم... للمشاركة معنا في إطلاق مسار جديد في هذه  
الشراكة...شراكة توطيد الحقوق في وظائف الأمن بالمغرب... خلال الدورة  
التي نفتتحها اليوم سينكب المجلس الوطني والمديرية العامة على موضوع تعزيز  
حماية حقوق المهاجرات والمهاجرين... وهو موضوع، كما لا يخفى عليكم،  
يعرف دائما ويوميا تفاعلا بين مؤسستينا لإيجاد حلول لحالات فوق تراب  
المملكة، لمهاجرات ومهاجرين، كيفما كانت وضعياتهم وصفاتهم.

الدورة التي نطلقها اليوم، والتي ستليها، هي مناسبة بكل تأكيد للتفاعل بين  
أطر المؤسستين... تفاعل يهدف بالأساس إلى تحسين  
المهارات وإغناء المعرف المشتركة، على مستويات عديدة، لعل من أبرزها:

**اولا:** التزاماتنا الولية ذات الصلة بحماية حقوق المهاجرين وعائلاتهم وتفاعلنا  
مع توصيات الآليات التعاقدية بالجدية، ضمن انخراط سيادي وطوعي  
للمملكة المغربية في المنظومة الولية؛

## ثانياً: تحديد مفاهيم حالات

الهجرة وضمان الحقوق الأساسية للمعنيين وأود في هذا السياق أن أذكر أننا نتقف، في تتبعنا للنقاشات العمومية والإعلامية، على مفاهيم برزت بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ساهمت في تحديد الاطار الاجتماعي وأحياناً المعرفي في التعاطي مع قضايا الهجرة.

المفاهيم المستخدمة في النقاش العام والإعلامي غالباً ما تعكس تناقضات ومواقف متناقضة، تعبر عن صعوبة تحديد واقع اجتماعي قانوني معقد... من بين هذه المفاهيم الأكثر شيوعاً والتي تأتي على شكل ثنائيات متعلضة:

- مهاجر/الاجئ،
- مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء/مغترب أوروبي
- مهاجر غير شرعي/مهاجر في وضع غير قانوني/بدون أوراق / أو غير نظامي
- قاصر منفصل/قاصر غير مصحوب

لذلك أنا أدعو الإعلاميين الحضريين معنا وباقي الفاعلين إلى الانخراط بشكل قوي وفاعل من أجل التأثير ومن أجل المساهمة في تكريس المفاهيم

الحقوقية... ونحن كمؤسسة وطنية مستعدون لدعم مثل هذه المبادرات، سواء المدنية منها أو الإعلامية/الصحفية...

**ثالثا:** تطوير هذه المقاربة التي من شأنها دعم المقاربة الحمائية أكد أيضا ان تدخلات حماية المهاجرين عرفت ممرسات فضلى واجتهادات ميدانية، غير منصوص عليها أحيانا بالقانون الوطني وباعتماد، أحيانا أخرى القانون الدولي لحقوق الإنسان وفعالية أعمالنا لالترامتنا الوطنية والدولية...

**رابعا:** قبل عشر سنوات، تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، كإطار للتقائية بين مختلف المتدخلين، وبعد عشر سنوات أكد نحن في حاجة لتدعيمها أولهما مراجعة قانون دخول التراب الوطني 02/03 والمصادقة على قانون اللجوء واعتماد التطورات الحقوقية الوطنية ذات الصلة بتدبير الهجرة واللجوء بما فيها تدبير انساني للهجرة عبر الحدود

بمناسبة انعقاد هذه الدورة، أود ، السيدات والسادة، أن أذكر أنه منذ أسابيع قليلة شارك زملائي بمجموعة عمل إفريقية حول الهجرة واللجوء، تابعة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، والتي يتراسها المجلس الوطني لحقوق الانسان، قلت شاركوا في لقاء منظم من طرف المرصد الوطني للهجرة، ثمنوا فيه بشكل قوي اختيار المغرب لإعمال تدبير انساني للحدود والعمل على المصادقة على ميثاق إقليمي لحماية المهاجرين

والمهاجرات، وهو موضوع اثار اهتمام ونقاشات عميقة لاحقا على هامش اجتماعنا بالرباط (وأقصد اجتماع المجموعة الإفريقية الذي احتضنه المجلس)

السيدات والسادة الضباط وممثلي وسائل الإعلام  
لقد نظمنا في إطار شركتنا الاستراتيجية مع المديرية العامة للأمن الوطني، التي نحييها على الإرادة المعلنة والصريحة في بلورة ممرسات جديدة ومقاربات مهنية تحيط باحترام حقوق الإنسان من جوانب عديدة، وعلى رأسها التكوين والتكوين المستمر وتعزيز القدرات... في ممرسة فضلى تجمع بين مؤسستي الحقوق والأمن حظيت وتحظى باهتمام فاعلين وشركاء دوليين.... قلت لقد نظمنا في دورات سابقة تكوينات للمكونين في مجال الوقاية من التعذيب، تتواصل منذ توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون المؤسسي، وأود أن أثنى كذلك تفاعل المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي والمنوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل على التفاعل القوي والإيجابي مع توصيات المجلس وآليته الوطنية للوقاية من التعذيب... وتقييمها للوقاية بمراكز الحرمان من الحرية.

أود أن أذكر أيضا أن الدورات الحالية التي ننظمها مع شريكنا المؤسسي لتعزيز ضمان حقوق المهاجرات والمهاجرين، تأتي في إطار أعمال بند خاص في الاتفاقية الإطار، يهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين وجعلها مرجعا ودليلا مؤطرا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين.

إن الشراكة المثمرة التي تربطنا، مسار في تجديد أدوات التدخلات الميدانية استناداً إلى المعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، ونجاح هذه الدورة الأولى لتعزيز القدرات، تفتح مجالاً جديداً لتعزيزها.

بفضل التواصل والتفاعل، اكتسبنا مهارات في مهامنا وأكدنا إرادتنا لضمان كرامة الانسان في كل الظروف والملابسات وتعزيز القدرات سواء في مجال الوقاية من التعذيب والهجرة يعكس هاجسنا في تطوير مقاربة عملنا عبر الانصات لإشكاليات تواجهها مؤسستين، المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الانسان و الذين يعملان من أجل سيادة القانون.